



الخطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية

لمديرتين الشمايتين

محافظة تعز

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
مديرية الشمايتين



الخطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية

لمديرية الشمايتين

محافظة تعز

ضمن مشروع
مساهماتي تنمية

صورة الغلاف:

"متنزه السكون" في منطقة التربة- مديرية الشمايتين بمحافظة تعز، من أجمل المتنزهات في البلاد وأكثرها جذبا للزوار، فقد أنشئ على منحدر جبل سحيق.
تصوير: وهيب شرف

عبدالعزیز ردمان الشیبانی مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي

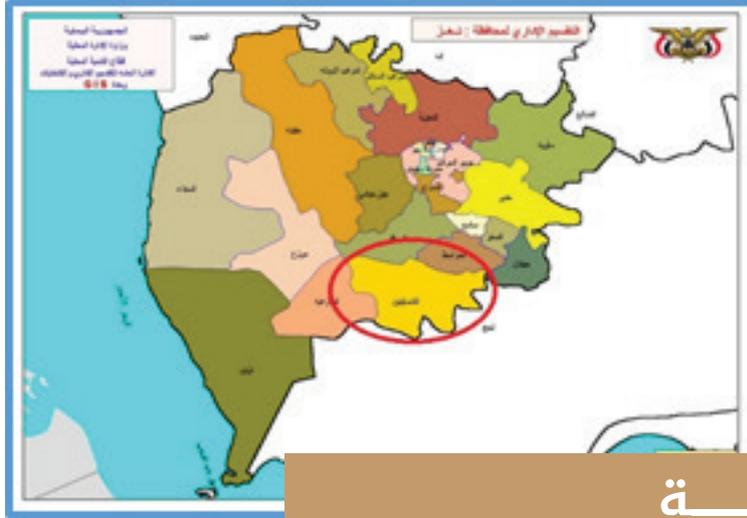


إننا في قيادة السلطة المحلية لمديرية الشمايتين، نوجه الشكر، والتقدير للأخوة في مؤسسة رنين! اليمن، وكذلك شريكهم المحلي بالمحافظة، منظمة شباب بلا حدود، وذلك على ما قاموا به من تنفيذ مشروع مساهماتي تنميه في المديرية، والذي كان بتمويل من المفوضة الأوروبية، ويعتبر تنفيذ هذه الدورات التدريبية المتخصصة لعدد من قيادات السلطة المحلية في المديرية شيء في غاية الأهمية، وذلك لما يهدف له من بناء، وتعزيز لقدرات كادر السلطة المحلية.

كانت هذه الخطة الاستراتيجية أهم مخرجات التدريب الذي تلقاه كادر السلطة المحلية في المديرية، وحصيلة للنزولات الميدانية العديدة، والتي نفذت من قبل الكادر لتحديد الاحتياجات التنموية، وإعداد قائمة بالأولويات الملحة للمديرية كما أوردتها الخطة.

وظهرت بوادر الجدية لهذا العمل من خلال المشاريع الموجهة من قبل الشباب وكادر السلطة المحلية نحو تنمية المديرية، ومن تلك البوادر منح المديرية مشروع وحدة جوار للمنطقة الجنوبية الغربية لمدينة التربة، والذي بتنفيذه سيؤدي الى إنهاء البناء العشوائي، وسيُنظّم البنية العمرانية، كما وسيوفر مساحات للمشاريع العامة في مجالات التعليم، والصحة، والسياحة، والصرف الصحي، وسيخفف من الازدحام المروري في المدينة ومدخلها الجنوبي إلى أدنى ما يمكن

الرقم	جدول المحتويات
1	المقدمة
3	السياق العام
4	أهمية ومبررات الدراسة
4	نطاق الدراسة
4	منهجية الدراسة
تحليل الوضع الراهن للموارد	
7	الموارد الطبيعية والبيئية
10	الانشطة الاقتصادية
12	الموارد البشرية
15	البنية التحتية والخدمات
ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية	
20	مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية والثقافية
21	مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية
21	مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية
22	مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمات



المقدمة

مدينة تعز هي العاصمة الثقافية للجمهورية اليمنية، وهي إحدى أهم المدن اليمنية من حيث الكثافة السكانية ووفرة القوى العاملة البسيطة والمهنية والمحترفة والمتعلمة، وكذا النشاط الاقتصادي والصناعي الذي يغذي كافة الأسواق اليمنية.

وتحتل محافظة تعز موقعاً استراتيجياً واسع النطاق، حيث أنها مطلة على البحر الأحمر في أهم السواحل اليمنية من باب المندب جنوباً وحتى المخا شمالاً. وفي المديريتين موانئ استراتيجية هامة تمثل ارتباطاً مباشراً مع حركة التجارة العالمية.

تقع مديرية الشماليين في الجزء الجنوبي لمحافظة تعز ويحدّها من الشمال مديرية المواسط ومديرية المعافر ومن الجنوب والجنوب الشرقي محافظة لحج ومن الشرق محافظة لحج، ومن الغرب مديرية الوازعية. وتبعد عن مركز المحافظة بحوالي 78 كيلو متر. وتعتبر في الوقت الحاضر الممر والمنفذ الرئيسي الذي يربط محافظة تعز في مديرياتها التي تقع تحت سلطة الشرعية بمحافظة عدن والتي يتم عبرها استجلاب كل الاحتياجات من السلع والمواد التي تغطي متطلبات المحافظة. ومنذ بداية الحرب في اليمن في العام 2015م، استقبلت المديرية الكثير من العائدين من محافظات ومديريات تأثرت مباشرةً بالنزاع أو تحوّلت إلى مناطق تماس أو اشتباكات بين الطرفين. حيث أن الكثير من أبناء المديرية كانوا وما زالوا منتشرين ويعملون في كل المحافظات. ويقدر بأن آلاف الأسر قد نزحت إلى المديرية، والكثير منهم انتقل إلى مركز المديرية بمدينة التربة واستقر فيها.

ومع موجة النزوح، انتقلت الكثير من الأعمال إلى المديرية من مختلف المحافظات، مستفيدةً من موقع المديرية الاستراتيجي والهدوء النسبي الذي عاشته المديرية خلال السنوات الأخيرة. ومن البديهي أن الاستقرار الأمني والسياسي النسبي في المديرية ساهم في توسيع الأنشطة الاقتصادية والتجارية

والعمرانية في المديرية. بيد أن هذا التوسّع أخذ الطابع العشوائي، مما أثار على مدى كفاية الخدمات والاحتياجات التنموية التي كانت متدنية ولا تكفي حاجة السكان منذ فترة ما قبل الأزمة.

وبلغ تعداد سكان المديرية في العام 2004م أكثر من 150 ألف نسمة وفق التعداد السكاني الأخير، ووصل في 2014م إلى أكثر من 206 ألف وفق الإسقاطات التي أجراها المجلس المحلي¹. بناءً على هذه المعطيات فإنه نسبة الزيادة الحاصلة خلال عشر سنوات قد بلغت 37%، وبالتالي فإنه يرجح حصول زيادة تصل إلى 18% إضافية منذ العام 2014م حتى الآن، أي أن عدد السكان في المديرية يرجح بأن يكون قد تجاوز 240 ألف نسمة هذا العام. والجدير بالذكر بأن السكان ينتشرون في أكثر من 30 عزلة وأكثر من 300 قرية على مستوى جغرافيا المديرية.

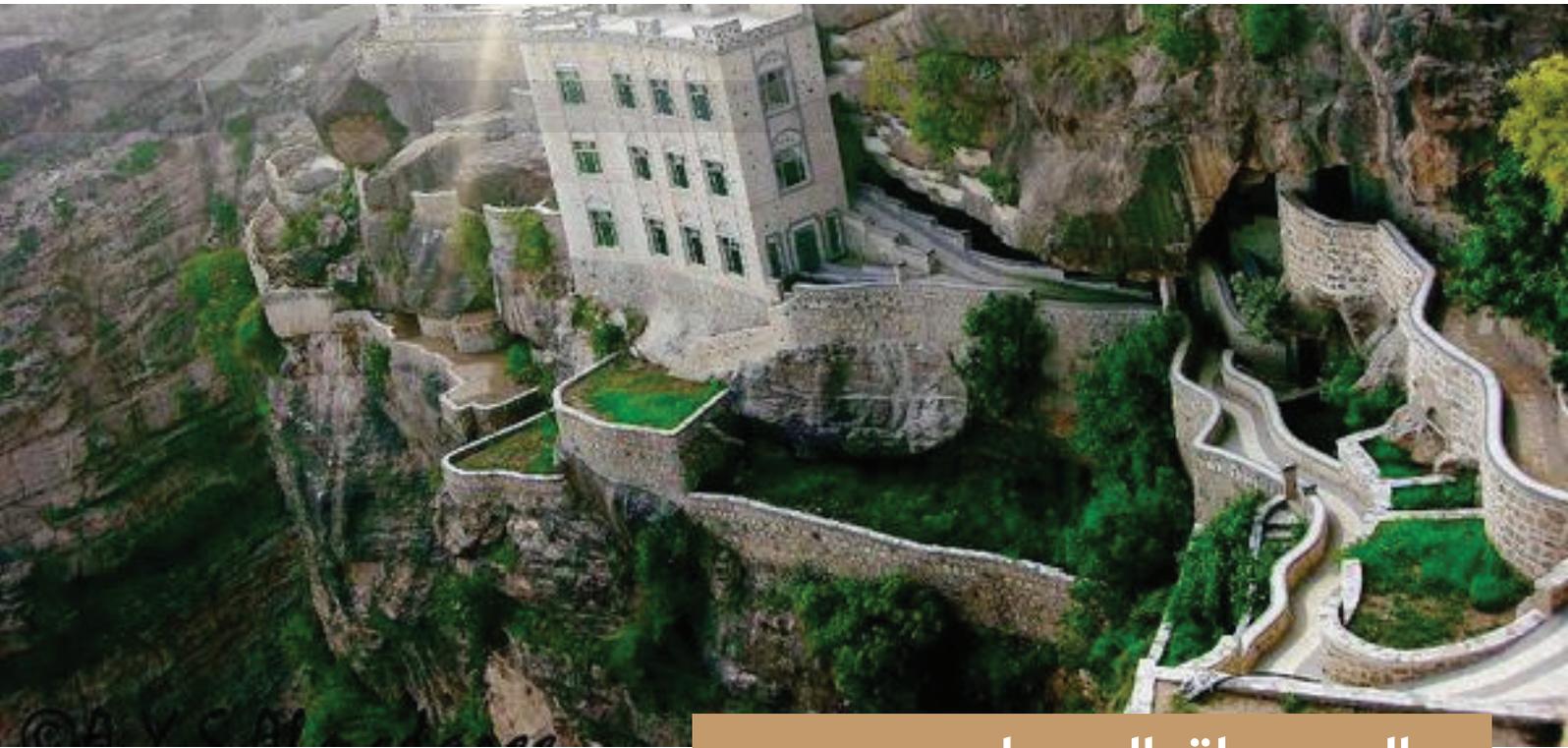
تبلغ مساحة المديرية حوالي 618 كيلو متر مربع، منها حوالي 240 كيلو متر مربع (أي حوالي 39% من إجمالي المساحة) تعتبر أراضي صالحة للزراعة. ومن بين المناطق الصالحة للزراعة يوجد حوالي 189 كيلو متر مربع مزروعة بالفعل، و51 كيلو متر منها لازالت غير مستغلة² ويجدر استغلالها. كما أن هنالك 240 كيلو متر مربع أخرى هي عبارة عن جبال ومراعي طبيعية للحيوانات. وتمثّل المنطقة المأهولة بالسكان حوالي 22% من المساحة الكلية للمديرية.

وتتنوّع مصادر الدخل ومقومات التنمية في المديرية. حيث أن المديرية لديها تنوّع جغرافي مفيد ينتج الكثير من المنتجات الزراعية (لأسيما المانجو والجوافة والطماطم) والثروة الحيوانية، ويوجد في المديرية مصادر متعددة للماء النقي. كما أن لدى المديرية العديد من المناطق التاريخية والأثرية التي تم مسحها ودراستها سابقاً. إضافة إلى كل ذلك، فإن المديرية تعدّ منطقة جاذبة للاستثمار وحلقة وصل هامة بين مدن وقرى الشمال والجنوب.



(1) استراتيجية التنمية الخماسية 2015-2019 لمديرية الشمايتين محافظة تعز.

(2) استراتيجية التنمية الخماسية 2015-2019 لمديرية الشمايتين محافظة تعز.



السياق العام

تعيش مديرية الشمايتين¹ فترة متباينة بين الظروف السياسية والأمنية المقلقة للسكينة من جهة والانتعاش الاقتصادي النسبي من جهة أخرى. كما أن المديرية تتقدم باقي مناطق المحافظة واليمن ككل في تطوير سياساتها واستراتيجياتها العملية والبرامجية بشكلٍ فاعل لتحقيق أهداف التنمية المحلية وتلبية احتياجاتها الأساسية، ولديها أيضاً رؤية وتطلع لتحقيق المزيد من الخطوات الاقتصادية النموذجية التي من شأنها أن تصبح نموذجاً لبقية مديريات ومحاافظات الجمهورية اليمنية.

ورغم أن المديرية لديها موارد متنوعة، إلا أن معدلات الفقر فيها تصل إلى 54% لخط الفقر الأعلى و41% لخط الفقر الأدنى. كما أن نسبة الأمية تصل إلى 17% من السكان. ولا تصل الخدمات الأساسية سوى لـ 21% من سكان المديرية. ومع أن المديرية تمتلك موارد مائية متنوعة إلا أن التغطية بالمياه النظيفة الصالحة للشرب لا تصل سوى لـ 35% من السكان².



من أهم التحديات الماثلة أمام المديرية هو التدهور الاقتصادي وتهالك البنية التحتية نتيجة للظروف الأمنية المتردية، لاسيما في مدينة التربة. حيث تأثرت قطاعات والبنى التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والصحة وتكدست المخلفات في الشوارع والأماكن العامة، الأمر الذي أثر على البيئة الصحية للمواطنين في المديرية عموماً والمدينة خصوصاً. ويبقى الفقر والبطالة التحديات الأكبر أمام

قيادة المديرية، يليها النزاعات السياسية والعسكرية البينية بين الفينة والأخرى التي تلقي بظلالها على حياة المواطنين في كل أجزاء المديرية.

(1) مركز معلومات محافظة تعز، الخارطة الإدارية لمديرية الشمايتين.

(2) الخطة الاستراتيجية 2020م مديرية الشمايتين محافظة تعز، المجلس المحلي بالمديرية.

أهمية ومبررات الدراسة

في هذا السياق، يتبين أهمية التعرّف وبسرعة على أهم الجوانب الحيوية في حياة المواطنين في المديرية واقتراح ما يناسب من معالجات ومشاريع سريعة من شأنها إحداث أثر مباشر وملحوس في حياة المواطنين. وتعمل الدراسة على تسليط الضوء على تلك الاحتياجات التنموية وطرحها على أصحاب الاهتمام والقرار في الحكومة والجهات المانحة بغرض التوصل إلى تغطية سريعة لما أمكن منها وبالتالي التوصل إلى حالة التعافي السريع وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تتخطى بها المديرية آثار وتبعات التضخم السكاني المصحوب بضعف البنية التحتية. وبذلك تحقق المديرية بشكلٍ فاعل الإنتاجية والاستدامة معاً.

وتبرز أهمية الدراسة من الفريق المشارك في إعدادها، فكادر السلطة المحلية في المديرية ومن خلال خوضهم لبرنامج التدريب حول التخطيط بالمشاركة قد أسهموا في إثراء محتوى السياق الذي ساهم في الخروج بأولويات الاحتياجات التنموية، وتولي مسؤولية متابعة نتائجها للمساعدة في تحسين بيئة التنمية المحلية في المستقبل.

نطاق الدراسة

تغطي الدراسة الأولية الجوانب الأساسية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية والأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والبنية التحتية والخدمات بالتركيز على الأولويات الفعلية التي تنتهز الفرص المتاحة وتستفيد من مواطن القوة الموجودة لدى المديرية. وتنحصر الدراسة على التقييم السريع بالمشاركة والتفاعل المباشر وليس بالضرورة الحصر الكامل لكل أجزاء المديرية. وتركز هذه الدراسة على مديرية الشمايتين، محافظة تعز، على وجه التحديد. وتكتفي الدراسة بالنزول الميداني المكثف بعد التدريب والتهيئة للفريق من كادر السلطة المحلية واللجان المجتمعية وتحديد والمفاضلة بين أولويات المشاريع من خلال المشاهدة المباشرة والحصر وكذا الاستماع لآراء المواطنين حول المشاكل المعاشة والأولويات والحلول التنموية المطلوب تنفيذها لمعالجتها.

منهجية الدراسة

بغرض إجراء دراسة تفصيلية لتقييم وضع المديرية الراهن وتحليل المقومات البيئية والطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية والبنوية، طوّرت مؤسسة رنين اليمين المنهجية التالية للتوصل إلى تحديد منطقي للأولويات التنموية والاستراتيجية وبالتالي اقتراح مشاريع وإجراءات عاجلة من شأنها تحقيق الانتقال المباشر إلى التعافي والانتعاش بأقل التكاليف الممكنة. ويأتي ذلك وفق آليات تخطيط استراتيجية مكثفة يتم خلالها دراسة الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية بما يسمح بانتهاز الفرص وتحقيق التطلعات التنموية الحيوية والملحة لمصلحة السكان. واتبعت المنهجية التالية:



منهجية الدراسة

الرقم	المرحلة	التفاصيل	الجهة المسؤولة
1	تهيئة الفريق	خلال هذه المرحلة تم اختيار فريق العمل وتهيئته وإعداده بالأدوات والوسائل المطلوبة ليصبح جاهزاً وقادراً على أداء المهمة بحرفية عالية	إدارة المشروع
2	جمع المعلومات والبيانات الثانوية	تم خلال هذه المرحلة جمع كافة المعلومات والبيانات القاعدية من مصادر ثانوية لإثراء النقاش ومعرفة الوضع العام قبل التحقق، وبالتالي تكوين صورة عامة عن وضع المديرية المستهدفة بالتحديد	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي
3	تدريب فريق النزول	يضم فريق النزول بالدرجة الأولى كادر السلطة المحلية وممثلين مجتمعين وقيادات شابة في المناطق المعنية، يرافقهم فريق المشروع. وقد تم إجراء تدريب خاص بكل مديرية، وشمل التدريب توعية عامة ورفد بالمعارف المطلوبة لتنفيذ تخطيط استراتيجي وبرامجي متكامل. وتدريب الفريق على الأدوات التي ستستخدم أثناء النزول	مدرب محترف + إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فريق النزول
4	تنفيذ النزول	تم إجراء النزول بصورة موثقة وتم تدوين كافة المشاهدات والمعلومات المستقاه من خلال المقابلات الشخصية للمستهدفين والأطراف ذات العلاقة وكذا الصور الفوتوغرافية وتدوين حيثيات اللقاءات البؤرية، الخ. وقد جرى النزول بالانقسام إلى عدة فرق لكلٍ منها مهمة في جزء من مناطق المديرية ليتسنى استكمال المهمة في أقصر وقت ممكن. وفي هذه المرحلة يتم أيضاً رصد قصص النجاح والدروس المكتسبة من الماضي في مختلف الجوانب ذات العلاقة. (يمكن مراجعة قوائم فرق العمل في الملحق رقم 8.1)	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فرق النزول
5	تحليل البيانات والمعلومات	تم جمع كل المعلومات (بالمشاركة في المنصة المشتركة الخاصة بالفريق) وبلورة المعلومات ومراجعتها وطلب التوضيح فيما لزم.	قائد الفريق الميداني للمديرية + إدارة المشروع
6	المفاضلة بين الأولويات	جرى عقد اجتماعات مخصصة للمفاضلة بين الاحتياجات التنموية بإحدى الأدوات المعروفة ضمن التقييم السريع بالمشاركة (تحديداً التدرج الزوجي) لاختيار أولويات المشاريع المطلوبة من بين كافة الاحتياجات الإنسانية والتنموية المطلوبة	استشاري المشروع + فريق النزول
7	بلورة الأولويات	إصدار مصفوفة الأولويات	استشاري المشروع + الفريق الميداني
8	إعداد الخطط الاستراتيجية	جمع كافة المعلومات والنتائج المستقاة من العمل الميداني	استشاري تخطيط
9	عقد المؤتمر العام لمناقشة النتائج	تقديم نتائج الخطط الاستراتيجية في المديرية ودعوة كافة المعنيين من مانحين ومجالس محلية وحكومة مركزية وغيرهم من المهتمين	الجميع



التحليل الاستراتيجي للواقع الفعلي للموارد

قامت الدراسة بدراسة الوضع الراهن لمديرية الشمايتين من مختلف الجوانب بغرض التعرّف على الواقع الحالي وبالتالي تحديد الاحتياجات الملحة لإنعاش الاقتصاد ومساعدة المديرية على التعافي من الأزمات ومعالجة الاختلالات لتفادي تفاقم الوضع تخفيف الأعباء على المواطنين:

■ الموارد الطبيعية والبيئية

تمتلك مديرية الشمايتين تنوعاً في الخصائص البيئية والطبيعية من شأنه الإسهام في تحسين الوضع الاقتصادي للسكان وتحقيق فرص لتحسين سبل العيش الكريم للمواطنين. حيث أن المديرية غنية بالمقومات الزراعية والحيوانية والسياحية. وتمتلك المديرية مصادر مختلفة لتأمين المياه الصالحة للشرب والري رغم نقص الخدمة وارتفاع تكلفتها.

وتتباين التضاريس في أرجاء المديرية بين جبال ومرعٍ طبيعية ووديان وقيعان على سفوح الجبال وهضاب خصبة صالحة للزراعة. وليست كل المساحة الجغرافية في المديرية مكتظة بالسكان. حيث يتمركز السكان في مناطق مثل التربة والحنان وذبحان وبني غازي والمشاركة وشرجب والمداحج والريصة وجبل صبران والأصباح. ويتجمّع جزء آخر من السكان في القرية والحضارم وأديم والزكيرة والصنعة وزريقة والمساحين والزعازع والشمايا الشرقية وبني شيبه الشرق والكويرة والبذيجة وبني محمد والمقارمة. وهناك تجمع سكاني آخر يشمل العزازع والرجاعية ودبع الداخل ودبع الخارج وبني شيبه الغرب والصفافية والشمايا الغربية. وأخيراً هنالك تجمع سكاني آخر يشمل العلقمة وراسن وبني عمر.

ورغم وجود تجمعات سكانية كبيرة في المناطق أعلاه إلا أن هنالك أكثر من 300 قرية منتشرة على طول وعرض جغرافيا المديرية، الأمر الذي يصعب هدف الوصول إلى كل السكان بالخدمات الأساسية. بالمقابل، يتيح وجود التجمعات السكانية المجال لتغطية أكبر عدد من السكان بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى القدرة على تغطية أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن التجمعات السكانية تشكل عبأً يجب التعامل معه على الموارد البيئية في الوقت ذاته، لذا ينبغي تأمين البنى التحتية المناسبة للتخفيف من حدة الضغط السكاني على مقدرات المديرية البيئية والطبيعية وضمان استدامتها.

إضافةً إلى ذلك، فإن المديرية لديها مواقع تاريخية وأثرية عديدة يمكن استثمارها وتطويرها لتصبح وجهةً سياحية داخلية وخارجية أيضاً عندما تتحسن الظروف الأمنية في المنطقة. ويتطلب ذلك بنى تحتية ملائمة وترويج وإرشاد سياحي مناسب لتحقيق المديرية تطلعاتها في الجانب السياحي وتستوعب بذلك جزء من البطالة وتعالج جزئياً مشكلة الفقر في المديرية.

وخلص الفريق إلى النتائج التالية فيما يتعلق بالفرص والتهديدات في البيئة الخارجية في الجوانب البيئية والطبيعية وكذا القوة والضعف في البيئة الداخلية التي من شأنها المساعدة في تحقيق التطلعات التنموية المرجوة. ويمكن تلخيصها كما يلي:

الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية

التهديدات	الفرص الطبيعية والبيئية	البيئة الخارجية
غياب الاستقرار الأمني والسياسي	الاستفادة من المعالم التاريخية والأثرية في السياحة الداخلية وفي خلق فرص استثمارية وخدمية جديدة في قطاع السياحة الداخلية	السياحة التاريخية
تدفق السيول مسبباً تآكل وتهاكك البنى التحتية الضعيفة والقليلة	فرصة احتجاز مياه الأمطار والاستفادة منها في توفير متطلبات المواطنين من مياه الشرب وفي الريّ وتهيئة الإصحاح البيئي ووجود أكثر من 341 عين وغيل ماء أغلبها نقية	الأمطار والمياه الجوفية
قصور الاستثمار وضعف البيئة الاستثمارية	تطوير قطاع المطاعم والفنادق	الخدمات
هجرة كثير من رؤوس الأموال والتجار إلى الخارج أو إلى مناطق أخرى في اليمن منذ أحداث 2015م والقيود الرسمية وغير الرسمية على المستثمرين	وجود رؤوس الأموال من داخل المحافظة في كل مناطق الجمهورية ممن لديهم استثمارات كبيرة على المستويات المحلية والوطنية والدولية	رأس المال

القوة والضعف في البيئة الداخلية

الضعف	القوة	البيئة الداخلية
وجود اضطرابات أمنية من وقت لآخر لاسيما في مدينة التربة	مستقر نوعاً ما في بعض مناطق المديرية	الوضع الأمني
عدم القدرة على إيصال الماء للمزارع بتكلفة مناسبة	حوالي 10 ألف هكتار مناطق مزروعة تعتبر أهم رافد للاقتصاد المحلي وتؤمن معظم الاحتياجات الغذائية للمواطنين حالياً	الزراعة
ضعف الإرشاد الزراعي لتعزيز الإنتاجية وغياب خدمات الطب البيطري في معظم المناطق	ثروة حيوانية تمثل مصدراً اقتصادياً هاماً لأجزاء من المديرية	الثروة الحيوانية
ضعف الترويج السياحي والبرامج السياحية المميزة	مآثر تاريخية مميزة	مقومات سياحية
قصور في بناء القدرات في المجالات ذات العلاقة	خبرات في كثير من المجالات الاقتصادية والإدارية	الموارد البشرية
ضعف جودة الخدمات في قطاعات الإرشاد السياحي، والفندقة، والمطاعم	43 حصن وقلعة تاريخية و88 مسجد و36 قبة عتيقة منتشرة في المديرية و61 بركة أثرية وسفريات	مواقع سياحية
شحة الموارد الحكومية لاسيما المحلية	إنتاج متعدد القطاعات يعطي إيرادات متوازنة	الموارد المالية

يعتبر هذا القطاع من أبرز القطاعات الواعدة لتحسين وضع مديرية الشمايتين. وبالتالي، فإن هنالك تدخلات بإمكانها المساعدة في النهوض بالوضع العام من خلال مشاريع عاجلة يتم تنفيذها خلال فترة الثلاث سنوات القادمة لتحقيق قفزة نوعية في حياة السكان في المديرية بالاستفادة من الموارد البيئية والطبيعية. وقد تم المفاضلة بين كافة المشاريع المطلوبة وفق آلية التدرج الزوجي ضمن الإجراءات المتبعة في التقييم السريع بالمشاركة. وبذلك يمكن تلخيص الهدف العام في جانب تنمية الموارد البيئية والطبيعية كما يلي:

الهدف من تنمية الموارد البيئية والطبيعية

مؤشرات الأداء الكليّة	الهدف العام
1.تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية بنسبة 20 % 2.عائدات اقتصادية مضافة بقيمة 80 مليون ريال سنوياً	تعزيز المكاسب الاقتصادية الناتجة عن القطاع السياحي والزراعة والثروة الحيوانية

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

■ الأنشطة الاقتصادية

نظراً لكون المديرية غنية بالعديد من الموارد الطبيعية والبيئية، فإنها تصبح واحدة بالفرص الاقتصادية تلقائياً. ويمكن من خلال استغلال تلك الفرص الاقتصادية تحقيق اختلاف حقيقي في حياة المواطنين. ولدراسة هذا الجانب من الأنشطة الحياتية، كان من الضروري التعرّف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية. ومنها ما يلي:

طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية

المجال	مستوى النشاط	مستوى التفعيل المطلوب
تجارة السلع	مرتفعة	تشجيع زيادة النشاط الاقتصادي في تجارة السلع لاسيّما عبر المديرية إلى باقي المحافظات
تشجيع القطاع الصناعي	متوسط	تسهيل فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين من خلال إجراءات وحوافز ضريبية معينة
الصناعات التقليدية والحرف اليدوية	متوسطة	توفير المستلزمات العينية والأدوات لتفعيل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية
السياحة	ضعيف	تعزيز الخدمات السياحية والخدمية
مشاريع خدمية	ضعيف أو غير موجود	تعزيز الفائدة للمزارعين بتطول مدة حفظ المنتجات بقدر الإمكان مثلاً
مشاريع صغيرة مدرة للدخل	منخفضة	تفعيل المشاريع الخدمية لامتناس البطالة وسد العجز في الخدمات الأساسية
مشاريع إنشائية في البنية التحتية	قليلة	زيادة حجم النشاط الاقتصادي لفئة العمال في الجوانب الإنشائية المرتبطة بأولويات البنية

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف كما في الجدول التالي:

نزول ميداني - أبرز الفرص والتهديدات

التهديدات	الفرص الاقتصادية	البيئة الخارجية
مؤثرات خارجية قد تحول دون تحقق الفائدة لأصحاب العمل أو خسارة الموظفين لأعمالهم	خفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل للمواطنين في مختلف المشاريع	استيعاب البطالة
شحة الكوادر الاحترافية في الجوانب التي تحتاجها الشركات والمؤسسات	تعزيز القدرات الإنتاجية لتحقيق عائدات مالية وتنموية مستدامة	تنمية الكوادر المحترفة
ضعف الموارد المتاحة لبناء القدرات للفنيين والمحترفين في المجالات الصناعية المتخصصة	فرص عمل في القطاعات الصناعية (ورش، معامل، حرف يدوية، الخ)	قطاع الصناعات
الاضطرابات السياسية أو الأمنية وهروب أو نزوح بعض المستثمرين	قطاعات تجارية واسعة (تجارة سلع، منتجات يدوية، تجارة عابرة إلى مناطق أخرى في اليمن، الخ)	تحقيق المكاسب الاقتصادية
قصور الموارد البشرية المحترفة في القطاعات الخدمية وعدم رغبة أبناء المنطقة للعمل فيها	تعزيز الكفاءة وسد الاحتياجات الخدمية في السوق وتحقيق الفائدة المالية منها	الاستثمار الخدمي
تسريح موظفين نتيجة أي تغييرات سياسية أو أمنية أو صحية (كانتشار كورونا مثلاً)	عمالة مرتبطة بأعمال إنشائية جديدة ومشاريع بنية تحتية	أعمال إنشائية جديدة في البنية التحتية

نزول ميداني - القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
الوضع الأمني	مستقر نوعاً ما في بعض مناطق المديرية	هروب وهجرة المستثمرين نتيجة الوضع الأمني المتردي
الموارد البشرية	أعداد كبيرة من العمالة تستوعبها المشاريع الصناعية المتوسطة في المنطقة ومجتمع فتي ومؤهل ولديه المهارات ومستعد للعمل	حجم البطالة لا يزال كبيراً نتيجة للتضخم السكاني أيضاً
فرص التمويل	وجود بعض الجهات الداعمة التي توفر فرص تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	غياب الضمانات التجارية والبنكية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة
الرسوم الضريبية وغيرها	ارتفاع قيم الرسوم الضريبية المحصلة نتيجة ازدياد الحركة التجارية والاقتصادية في المديرية	حصة المجالس المحلية قليلة مما هو مرصود للمنطقة لتغطية احتياجاتها التنموية الكبيرة
الخبرة الطويلة في المجال	وجود الخبرة في المجالات الصناعية والخدمية الأساسية وقطاع تجاري وصناعي عميق وممتد خارج المديرية	هنالك قصور في عدد ونوع الخبرات المطلوبة في القطاع الخدمي والصناعي والاحترافي
البيئة الاستثمارية	إمكانات بشرية ورجال أعمال من المديرية لديهم استثمارات كبيرة	إغلاق أو تصفية منشآت نتيجة تقلبات أسعار السلع والعملية
انتعاش اقتصادي نسبي	حصول انتعاش اقتصادي نسبي نتيجة الموقع الاستراتيجي للمديرية كرابط بين الشمال والجنوب	توسع عمراني غير منظم وقصور الضبط الحكومي

باختصار

تستطيع مديرية الشمايتين أن تحقق نقلة نوعية في اقتصادها بشكل يدعم الاقتصاد الوطني والمحلي، ويحد من البطالة في هذه المنطقة المكتظة سكانياً. وجرت المفاضلة بين تلك المشاريع وخلصت العملية إلى اختيار المشاريع التالية كأولوية مرحلية للخطة الاستراتيجية 2021 - 2023م.

أولوية المشاريع للخطة الاستراتيجية 2021-2023م

مؤشرات الأداء الكمية	الهدف العام
1. انخفاض معدل البطالة في المديرية بنسبة 20 % 2. زيادة مستوى دخل الفرد بمعدل 15 %	انخفاض معدلات البطالة وتحقيق عائدات مستدامة للمواطنين

■ الموارد البشرية

يعتبر الإنسان هو عماد إقامة الحضارات ومدماكها الرئيس. وتحتاج الموارد البشرية إلى تطوير مستمر لترقى بوضعها إلى مستوى التطلعات والطموحات. وعليه، فقد تم مراجعة الوضع الراهن للموارد البشرية لمديرية الشمايتين بتعز بعناية من خلال التركيز على المحاور التالية:

وضع الموارد البشرية في المديرية

المجال	نوع التأثير	طبيعة التأثير بالوضع الراهن
حركة التجارة والصناعة	إيجابي نوعاً ما	نظراً لرسوخ التجارة والصناعة في حياة الناس في محافظة تعز عموماً فكثير من أبناء المناطق تجار في مختلف أرجاء اليمن
الخبرات الفنية والمهنية	متوسطة - إيجابية	هنالك بعض الكوادر المتخصصة (عسكريين، فنيين، عمالة محترفة، أخصائيين صناعيين، وغيرها)
القوى العاملة البسيطة والحرفية	متوفرة - إيجابية	هنالك وفرة من القوى العاملة البسيطة والحرفية
الرغبة في العمل	متوسطة - إيجابية جزئياً وسلبية في الجزء الآخر من السكان	هنالك منافسة شديدة على فرص العمل الشحيحة، حيث أن التضخم السكاني يمثل تحدياً. فلا توجد أعمال كافية للجميع ولا يحصل الشباب على فرصة تطوير ذاتهم في مواجهة هذه التحديات
المهارات المهنية والخدمية	متوسطة - لا سلبية ولا إيجابية	متوفرة جزئياً لكنها لا تغطي الاحتياجات لتحقيق تنمية متوازنة وتوفر فرص عمل كافية للشباب



ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب الموارد البشرية كما يلي:

نزول الميداني: القوة والضعف في جانب الموارد البشرية

التهديدات	الفرص المتعلقة بالموارد البشرية	البيئة الخارجية
حجم البطالة كبير - تقليص الشركات للعماله بسبب الظروف الأمنية أو موجة كورونا جديدة -التجنيد وإنهاء الحياة	فرص زراعية واقتصادية وصناعية وإنشائية كبيرة تتطلب عمالة كبيرة	العمالة البسيطة
شحة فرص التدريب في المجالات الفنية المتخصصة	فرص عمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المديرية وخارجها	العمالة الفنية
قصور التسهيلات الرسمية للعمل في هذا القطاع وتدهور الوضع الأمني والسياسي	فرص استثمارية في مجال الكسارات والصخور التي تصلح لأعمال البناء	الصخور الطبيعية
هنالك نقص في أصحاب المهن الحرفية وتفاوت قدراتهم وإمكاناتهم	هنالك حاجة لكل الخدمات الحرفية بسبب وجود كثافة سكانية في المديرية	العمالة الحرفية
التضخم السكاني وازدياد البطالة وقلة فرص تطوير الذات	فرص استثمارية كبيرة نتيجة للاكتظاظ السكاني في القطاعات الخدمية	العمالة الخدمية
قصور البنى التحتية في الطرقات والقلقل الأمنية في بعض المناطق مما قد يهدد حركة التنقل للناس والبضائع	فرص استثمار وعمل في خدمات النقل البري والخدمات اللوجستية نظراً لموقع المديرية الاستراتيجي	النقل البري والخدمات اللوجستية
اتجاه الشباب نحو القات	اهتمام كبير بالرياضة	الرياضة والشباب
ضعف الإمكانيات المادية والموارد المالية - غياب التشريعات المحفزة - عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المديرية - هروب بعض المستثمرين نتيجة الصراعات	هنالك فرص كبيرة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تغطي العجز في الخدمات جزئياً وتوفّر المتطلبات لتحريك عجلة الاقتصاد وتدعم قطاع السياحة الداخلية	المشاريع الصغيرة والمتوسطة

القوة والضعف في البيئة الداخلية

الضعف	القوة	البيئة الداخلية
هروب المستثمرين نتيجة الأوضاع الأمنية وإغلاق أجزاء أو كل أعمالهم وبالتالي التخلي عن الكثير من الموظفين	هنالك أعداد كبيرة من العمال والموظفين يتم استيعابهم في الأعمال الإنشائية والصناعية والخدمية في المديرية	المهن الواعدة باستيعاب العمالة
شحة الدعم والضمانات والتدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتهيئتهم لتحقيق الاستفادة - ارتفاع الرسوم الضريبية الرسمية وغير الرسمية على المستثمرين	يوجد العديد من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة النشطة والتي تستوعب الكثير من العمالة	الاستثمارات
غياب التأهيل والقدرات للدخول في سوق العمل وكذا الشعور بالإحباط نتيجة الظروف القاسية	يوجد الكثير من الشباب العاطلين عن العمل وهم في سن العمل	فئة الشباب في سن العمل
قصور البنى التحتية للملاعب + قصور الدعم لأنشطة الرياضة والشباب	وجود أندية وملاعب للشباب	الرياضة والشباب
ارتفاع معدلات الفقر وصعوبة الحصول على الخدمات في ظل الظروف الراهنة	تعيش معظم مناطق المديرية في بيئات ريفية بسيطة تأكل مما تزرع ولديها بعض مصادر المياه وإن صعب استخراجها	أرياف مكتفية غذائياً ومائياً

هنالك فرص كبيرة للاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة لدى المديرية ولتنشيط عجلة الاقتصاد من خلالها. كما أن هناك فرصة لتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الخدمية أو تلك التي تستغل نشاط المنشآت الصناعية والخدمية الحيوية في المديرية.

مؤشرات الأداء الكلية	الهدف العام
1. مشاريع تجارية ومنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية بقيمة 60 مليون ريال سنوياً	انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين
2. انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 20%	
3. مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م	
4. تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية	

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)



■ البنية التحتية والخدمات

تعتمد مشاريع النهوض الاقتصادي على البنى التحتية والخدمات في أي بلد في العالم. فبدون بنية تحتية فاعلة، تكاد عجلة الاقتصاد أن تتوقف، الأمر الذي يؤثر سلباً على فرص المواطنين في الحصول على أعمال ومصادر للدخل. كما أن البنى التحتية تمسّ الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون من مياه وكهرباء وصرف صحي وخدمات رعاية صحية وطرق وغيرها.

ورغم أهمية المديرية إلا أنها لا تحظى باهتمام كافٍ عند النظر إلى حصة المديرية من الموارد المتاحة. ورغم الاستقرار النسبي في المديرية، إلا أنها تأثرت بالصراعات الدائرة. كما تأثرت بناها التحتية القليلة بالعوامل الطبيعية والأمطار الغزيرة التي ساهمت مع عوامل التعرية الطبيعية في تهاك البنى الأساسية والخدمات في المديرية. ونظراً للظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية فإنه لم يتم ترميم أو إصلاح تلك البنى التحتية المتأثرة. وفي الوقت ذاته، زادت موجة النزوح إلى المديرية من أطرافها المتضررة بالصراعات نظراً لهدوء المديرية النسبي وكذا من مختلف مناطق محافظة تعز والمحافظات الجنوبية مما ضاعف المتطلبات التنموية والإنسانية مع زيادة عدد المواطنين والنازحين في المديرية.

لذلك، فقد راجعت الدراسة وضع البنية التحتية في المديرية وقامت بتحديد أولويات من المشاريع التي من شأنها تحقيق التعافي السريع والانتعاش الاقتصادي الممكن بغرض رفع المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية.

ومن خلال النزول الميداني، تم التطرق لوضع البنى التحتية والخدمات من المحاور التالية:

نزول ميداني: وضع البنى التحتية والخدمات

المجال	مستوى الوفرة	مدى تغطية الاحتياج
الصرف الصحي ومجاري الأمطار	ضعيفة ومتهالكة	هنالك عجز كبير في التصريف للمخلفات بشكل صحي وسليم لاسيما في أماكن التجمعات السكانية ونتيجة لقرب الصراعات (كمدينة التربة مثلاً)
المياه	مياه جوفية قريبة لكنها لا تصل إلى أغلب السكان	لا تغطي إلا جزء يسير من الاحتياج ويصعب نقل الماء من مناطق أخرى وترتفع تكاليف النقل عبر البوزات
الصحة	ضعيف ومزدحم	لا تغطي الاحتياج الحالي نظراً للاكتظاظ بالسكان، كما أنها تفتقر إلى الكثير من المواد التشغيلية والفنية المطلوبة للتدخل الصحي
التعليم	قليلة ومزدحمة	تواجه المنشآت ضغطاً كبيراً نتيجة للزدحام بالطلاب ونقص الكراسي والطاولات والكتب المدرسية وتسرب المعلمين واستغلال بعض المدارس لغير الأغراض التعليمية وتوقف المرتبات للكادر التعليمي
الجاهزية التخطيطية والتنفيذية	متوفرة	توجد استراتيجيات وخطط واضحة في المديرية لكنها غير منقّدة نظراً لشحة الموارد
الطرق	متوفرة جزئياً	وجود بعض الطرق الرئيسية الاسفلتية لكن معظم الطرق الرابطة للعزل والقرى ترابية وغير معبدة
الكهرباء	غير متوفرة - متوقفة	وجود شبكة تغطي بعض مناطق المديرية لكنها متوقفة منذ العام 2015م
مساحات الترفيهية والملاعب الرياضية	متوفرة جزئياً	وجود ملاعب وأندية لكنها بحاجة إلى إصلاحات وترميم وتطوير لتصبح جاذبة للرياضيين والمتابعين

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب البنية التحتية والخدمات كما يلي:

نزول ميداني - أبرز الفرص والتهديدات

التهديدات	الفرص	البيئة الخارجية
تقلبات الظروف الاقتصادية والأسعار بما في ذلك قيم المواد الأساسية وسعر صرف العملة	وجود حركة اقتصادية ملائمة تحرك الطلب على الأعمال المنتجة الصغيرة والمتوسطة نظراً لوجود المنشآت الصناعية	المنشآت الصغيرة والمتوسطة والخدمات
تكلفة إنشاء بنية تحتية متكاملة في مجال الصرف الصحي كبيرة جداً وصعوبة تضاريس المديرية وانتشار المخلفات في أرجاء واسعة من المديرية واحتمالات طغح البيارات الخاصة كبير وعدم وجود مقالب مناسبة للنفايات	وجود دراسة متكاملة لمنظومة الصرف الصحي ووجود عدد كبير من البيارات المغلقة الممكن إعادة فتحها وزيادة الوعي الصحي والبيئي ووجود جهات دولية مهتمة بمجال الصرف الصحي وكذا وجود أكثر من 5700 بيارة مفتوحة ومغلقة يمكن تأهيلها وإضافتها للخدمة وأخيراً وجود فريق استجابة للطوارئ في كثير من مناطق المديرية	الصرف الصحي
التضخم السكاني وحالة النزوح الكبير وهجرة أو نزوح الأطباء وتوقف مرتبات الكادر الصحي	وجود مستشفيات عامة وعدد لا بأس به من المراكز الصحية التي يمكن توسيعها لاستيعاب الاحتياجات الصحية ووجود جهات دولية مهتمة بالجانب الصحي ودعم تطوير المنشآت الصحية	المنشآت الصحية
حجم المتطلبات الناقصة كبير وبعد المدارس عن التجمعات السكانية المختلفة	وجود عدد كبير من المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية (123 مدرسة) التي يمكن توسيعها لاستيعاب الطلاب وتوفير أطر مجتمعية (مجالس آباء، مجالس تعاون قري، منظمات مجتمع مدني)	المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية
تكلفة الإنشاءات للحواجز المائية كبيرة وتكلفة معالجة المياه المحتجزة كبير أيضاً	وجود مياه الأمطار وإمكانية احتجازها ومعالجتها ووجود مياه جوفية قريبة يمكن استخراجها لتلبية جزء من الاحتياج اليومي للمواطنين ووجود عيوم وغيول ماء طبيعية وفرص تمويل مشاريع مياه من المنظمات الدولية	المياه
توقف الدعم لليمن كلياً أو جزئياً لأي سبب سياسي أو غيره	رغبة إقليمية ودولية كبيرة لدعم اليمن ومشاريعه ذات الأولوية من منظمات مانحة دولية أو صناديق دولية وعربية	التمويل والدعم الممكنين من المانحين
قصور البيئة الاستثمارية	هنالك عدد كبير من التجار والمستثمرين ترجع أصولهم إلى المديرية ولديهم الرغبة في الاستثمار ولو جزئياً في المديرية	أصحاب رؤوس الأموال من المديرية

القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
الموارد	وجود موارد اقتصادية جيدة في المديرية	نقص الموارد مقارنةً بحجم الاحتياجات التنموية لتغطية المتطلبات الحضرية
الخبرات	وجود الكثير من الخبرات والمعرفة السابقة بالمتطلبات التنموية لاسيما في القطاع الصناعي والخدمي وغيرها ووجود كادر تربوي وتعليمي كبير ومعاهد معلمين	قصور التدريب والتأهيل للموارد البشرية الجديدة في المجالات الأكثر طلباً في المديرية
القطاع الصحي	وجود 2 مستشفيات و43 مركزاً ووحدة صحية منتشرة في عموم عزل المديرية ووجود كادر صحي متخصص في معظم المجالات في المديرية	تعمل المنشآت الصحية بشكل جزئي في الغالب وتفتقر إلى التجهيزات والمعدات الحديثة والمتطورة
الأداء الرسمي	فاعلية نسبية في تلبية السلطات المحلية للمتطلبات رغم الظروف وحجم الاحتياج ووجود مقر للمديرية	ضعف الأداء الرسمي في جانب المشروعات التنموية الكبيرة وقصور التمويل وضعف التكامل بين مختلف القطاعات الرسمية
الرؤية وتقييم الاحتياجات	دراسات سابقة ومشاريع مخطط لها مسبقاً منها البعض قيد التنفيذ + تقييم الاحتياجات الملحة المنفذ من قبل رنين اليمن	ضعف إمكانية تنفيذ الخطط نظراً للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة
وجود التجمعات السكانية	تتواجد أكبر التجمعات السكانية في أماكن متقاربة يمكن توفير الخدمات لهم	شحة الموارد لمشاريع التنمية والبنى التحتية

هناك احتياجات كبيرة في مجال البنية التحتية والخدمات، في صدارتها الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وتم تحديد المشاريع التالية ذات الأولوية:

- مدى إلحاح الحاجة للتدخل وتأثيرها على سلامة أو صحة المواطنين وعلى تعليم أطفالهم، وذلك من وجهة النظر العلمية وبعد الدراسة المنهجية وكذا إفادات المواطنين والسكان المحليين أنفسهم. ويتضمن ذلك قدرة المشروع المقترح على إحداث تحسن سريع وملحوظ في اتجاه التعافي وحل الإشكالات التي قد يكون لها عواقب وخيمة على المجتمع على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- قيمة وتكلفة المشروع الأساسية المحدودة إدراكاً بمحدودية الموارد المتاحة ولزوم مخاطبة المانحين لإعطاء المشروع أولوية على خطط دعم تم اعتمادها سابقاً.

مؤشرات الأداء الكليّة	الهدف العام
<p>1. زيادة مستوى توفير المياه النظيفة للمواطنين من 35% إلى 50%</p> <p>2. عدم حصول إصابات وبائية نتيجة طفح المجاري أو تكدّس النفايات والمخلفات</p> <p>3. ارتفاع عدد الملتحقين بالمدارس بمعدل الضعف</p> <p>4. تحسّن بيئة التعليم كمّاً ونوعاً</p> <p>5. زيادة القدرة الاستيعابية في المنشآت الصحية</p> <p>6. عدم حصول وفيات ناجمة عن قصور في الخدمة</p> <p>7. تسهيل معاملات المواطنين</p> <p>8. تحسين الأداء الوظيفي للفريق العامل في المجالس</p>	<p>تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية</p>

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)





ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

بعد البيان التفصيلي لجوانب التدخل التي من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، يمكن تلخيص أبرز تلك المشاريع المقترحة لتحقيق التعافي الأولي على طريق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة فيما يلي:

■ مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية

الهدف العام: تعزيز المكاسب الاقتصادية الناتجة عن القطاع السياحي والزراعة والثروة الحيوانية

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
- تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية بنسبة 20% - عائدات اقتصادية مضافة بقيمة 80 مليون ريال سنوياً			
أ. برنامج تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة لخدمات الزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والخدمية	زيادة حصة المديرية من النشاط السياحي وزيادة إنتاجية القطاعين الزراعي والحيواني والخدمي بنسبة 20 %	عدد 15 مشروع صغير ومتوسط ومحل خدمي جديد يضيف عدد 1000 فرصة عمل	2021
ب. دليل إرشادي للخدمات السياحية في المديرية		دليل إرشادي تم إصداره لتعزيز القدرة على إدارة الشؤون السياحية والخدمية بنجاح	2021
ت. تفعيل برامج الترويج السياحي للمنشآت الأثرية والتاريخية		برنامج الترويج السياحي معتمد للمنشآت الأثرية والتاريخية وجاهز للتنفيذ مع توفر موازنته	2021
ث. مشروع استصلاح القلاع والمآثر التاريخية والغبول وتفعيلها كمزارات سياحية		عدد 10 من المآثر التاريخية والغبول التاريخية تم إعادة ترميمها وأصبحت تستقبل الزائرين بشكل طبيعي	2023

■ مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
<p>مؤشرات الأداء الكلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مشاريع جديدة في المشاريع الاقتصادية والصناعية الكبيرة تستوعب 1000 موظف وعامل - مشاريع جديدة في مجال الإنشاءات تستوعب 6000 عامل - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 15% - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية بنسبة 20% 			
أ. عمالة مرتبطة بأعمال إنشائية جديدة ومشاريع بنية تحتية	زيادة حصة المديرية من النشاط الصناعي والإنشائي وزيادة فرص العمل في القطاعين بنسبة 30 %	عدد 2000 عامل تستوعبهم الأنشطة الإنشائية ومشاريع البنية التحتية شهرياً	2021
ب. برنامج تمويل أصغر ومنح للفائزين بأفضل مشاريع ناجحة		عدد 25 مشروع صغير يتلقى منح بأفضل مشروع ناجح سنوياً	2023
ت. برنامج تمكين الشباب مهاراتهم		عدد 1800 شاب يتلقى تدريبات نوعية تساعد على اندماجهم في سوق العمل	2023-2022
ث. برنامج دعم الشباب فنياً للحصول على أعمال		عدد 1800 شاب يتلقى تدريبات فنية تساعد على اندماجهم في سوق العمل	2023-2022
ج. مشروع دعم تشريعات تحفيزية للشركات لتوسيع دائرة العمل		تشريعات تحفيزية تم إقرارها والبدء في تنفيذها من قبل الجهات المختصة	2023

■ مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
<p>مؤشرات الأداء الكلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مشاريع تجارية ومنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية بقيمة 40 مليون ريال سنوياً - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 15% - مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية بنسبة 20% 			
أ. برنامج تدريب الشباب في المجالات الحرفية ومهارات سوق العمل	الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 15%	عدد 1500 شاب تلقى تدريبات حرفية ومهارات مطلوبة في سوق العمل تساعد على اندماجهم في سوق العمل	2021
ب. برنامج تمويل أصغر ومنح للفائزين بأفضل مشاريع ناجحة		عدد 30 مشروع صغير تلقى منح بأفضل مشروع ناجح سنوياً	2023-2021
ت. برنامج تمكين الشباب مهاراتهم (المهارات الشخصية المطلوبة لدى الشركات)		عدد 1500 شاب تلقى تدريبات نوعية تساعد على اندماجهم في سوق العمل	2021

■ مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمات

الهدف العام: تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
المياه			
مؤشرات الأداء الكليّ: - حصول كل مواطن على قدر كافٍ من المياه النظيفة			
أ. مشروع المرحلة الأولى لتوصيل خدمة المياه لعدد إضافي من السكان	تحسين مستوى الوصول إلى المياه في المديرية بنسبة 25%	استكمال تنفيذ المرحلة الأولى لتوصيل خدمة المياه إلى 25% من السكان	2022
ب. مشروع ترميم وإصلاح مضخات ومواير توزيع المياه		مضخات ومواير توزيع المياه مصانة ومرممة وتعمل بشكل جيد	2021
ت. مشروع تعميق وحفر آبار مياه جديدة في مناطق التجمعات السكانية داخل المديرية		عدد 22 بئر تم تعميقها وتطبيق نظام محلي لإدارتها بشكل فاعل	2022-2021
ث. مشروع رفع الوعي بأهمية وكيفية المحافظة على منابع المياه		زيادة الوعي بأهمية وكيفية المحافظة على منابع المياه بنسبة 30%	2023
ج. مشروع إضافة أقفال وحاميات لمعدات ومضخات المياه لحمايتها من النهب		عدد 40 قفل وحامية تم تركيبها لحماية معدات ومضخات المياه من النهب	2021
مؤشرات الأداء الكليّ: - عدم حصول إصابات وبائية نتيجة طحح المجاري أو تكدّس النفايات والمخلفات			

الصرف الصحي ومجاري السيول

أ. مشروع ترميمات وإصلاحات أساسية في البيارات البعيدة عن التجمعات السكانية	تغطية منظومة الصرف الصحي بشكل كامل ووصولها إلى 30% من السكان	بيارات تم تأهيلها وإصلاحها لتغطية احتياجات تجمعات سكانية محددة	2021
ب. البدء بإنشاء المرحلة الأولى من شبكة الصرف الصحي في التجمعات السكانية الأهم		مشروع شبكة الصرف الصحي - المرحلة الأولى تم تنفيذه بتغطية 25 كيلو متر في أماكن التجمعات السكانية	2022-2021
ت. مشروع رفع الوعي بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة والصحة (الإصحاح البيئي)		زيادة الوعي بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة والصحة بنسبة 25%	2023
ث. مشروع إصلاحات طارئة لمجاري السيول القريبة من التجمعات السكانية		حماية الممتلكات العامة والخاصة حول مجاري السيول	2023-2022

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
التعليم			
مؤشرات الأداء الكلي:			
- ارتفاع عدد الملتحقين بالمدارس بمعدل الضعف			
- تحسن بيئة التعليم كمّاً ونوعاً			
أ. مشروع ترميم المدارس والمعاهد الرسمية والجامعات	زيادة طاقة المدارس والمنشآت التعليمية الاستيعابية بنسبة 50%	عدد 3 مدارس و2 معاهد و1 جامعة تم ترميمها وتحسينها	2021
ب. مشروع إضافة فصول دراسية		عدد 40 فصل دراسي تم إضافته	2022
ت. مشروع دعم تجهيز المدارس الحكومية بالأثاث المدرسي والمتطلبات الدراسية		عدد 20 مدرسة حكومية تم تأثيثها وتوفير متطلباتها الدراسية كاملة	2022؟؟؟؟
ث. مشروع تقديم مساعدات مرتبطة بمكافحة انتشار جائحة كورونا		مساعدات عينية مقدمة وأدوات للوقاية من وباء كورونا تم توفيرها لعدد 200 منزل	2021
ج. مشروع دعم تغطية رواتب الكادر التربوي		رواتب الكادر التربوي تم دفعها بانتظام لعدد 200 شخص	2023-2021
ح. مشروع تدريب وتأهيل الكادر التعليمي في التعليم الإيجابي وأدوات التعليم		عدد 100 معلم وتربوي تم تدريبه وتأهيله في مجال التعليم الإيجابي وأدوات التعليم الحديثة	2022
مؤشرات الأداء الكلي:			
- زيادة القدرة الاستيعابية في المنشآت الصحية			
- عدم حصول وفيات ناجمة عن قصور في الخدمة			
الخدمات الصحية			
أ. مشروع ترميم المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية	رفع مستوى كفاءة وجودة الخدمات الصحية بنسبة 15% إضافية	عدد 3 مستشفى ومركز صحي تم ترميمه	2022
أ. مشروع إضافة غرف طوارئ وغرف عيادات وأسرة رقود مرضى وغيرها		عدد 3 غرف طوارئ وعدد 15 غرفة عيادات وعدد 80 أسرة رقود مرضى تم إضافتها	2021
ب. مشروع دعم تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية بالمعدات والمستلزمات الأساسية		عدد 3 مستشفى ومركز صحي تم تجهيزها بقائمة معدات ومستلزمات أساسية محددة	2022
ت. مشروع تقديم مساعدات مرتبطة بمكافحة انتشار جائحة كورونا		مساعدات عينية مقدمة وأدوات للوقاية من وباء كورونا تم توفيرها لعدد 350 منزل	2021
ب. مشروع دعم تغطية رواتب الكادر الصحي		رواتب الكادر التربوي تم دفعها بانتظام لعدد 75 شخص	2023-2021

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
<p>مؤشرات الأداء الكلي:</p> <p>- تسهيل معاملات المواطنين</p> <p>- تحسين الأداء الوظيفي للفريق العامل في المجالس</p>			
البنية المؤسسية			
أ. مشروع تطوير مقر المديرية	رفع الكفاءة الفنية والإدارية للمجلس المحلي بنسبة 80%	مبنى مقر المديرية تم تطويره	2021
ب. مشروع تجهيز مكاتب ومقرات العمل الرسمي بمعدات العمل الفاعل		تم توفير 20 جهاز كمبيوتر و10 طابعات و5 آلات تصوير سكانر	2022
ت. برنامج بناء قدرات فريق المجالس المحلية في مختلف المجالات الإدارية الحيوية		تم تنفيذ 15 دورة تدريبية للهيئة الإدارية في المجالات ذات الأهمية لتحسين الأداء	2023-2022
ث. مشروع استكمال البناء التنظيمي والمؤسسي للمجالس المحلية وأدواتها في العمل الميداني		منظومة اللوائح والأنظمة الداخلية تم تطويرها واعتمادها	2023

الأستاذ / مصطفى أمين المقطري

إستشاري إعداد الخطة الإستراتيجية

تعز (القاهرة - الشمايتين)

فريق إعداد الخطة من كادر السلطة المحلية

الاسم	الصفة
عبدالعزیز ردمان الشیباني	مدير عام المديرية
امين محمد سعيد	رئيس لجنة التخطيط
محمد محمود القرشي	رئيس لجنة الخدمات
باسم خالد طارش	مدير مكتب صندوق النظافة
عبدالحكيم علوان سعيد	مدير ادارة السكرتارية
عبدالناصر سلطان القرشي	مدير فرع الخدمة المدنية
مراد عبدالله الغوري	مدير الوحدة التنفيذية للامن الغذائي
هيام عبدالله محمد	مدير مكتب الثقافة
عبدالمعين سعيد الاديمي	نائب مدير الاشغال
عزيزة احمد البناء	سكرتارية الوحدة التنفيذية للامن الغذائي والاصحاح البيئي
عبدالله سلطان الزريقي	منسق عزلة المشاركة
عبدالوارث عبدالله العززي	عضو مجلس محلي
علي عبدالله عديش	عضو مجلس محلي
غيلان عبده سلام	عضو مجلس محلي
مفيد يحيى المشهري	عضو مجلس محلي
نشوان عبدالسلام الاصبحي	عضو مجلس محلي
عبدالكريم شمسان قيراط	عضو مجلس محلي

فريق الدعم الفني

الاسم	الصفة
عاصم عبدالقوي العشاري	مدير المشروع
روزا الحكيمي	منسقة المشروع
خالد الفضول	إخراج فني
خالد اسحاق	خبير التخطيط الإستراتيجي



عن مؤسسة رنين! اليمن:

رنين! اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير 2010 وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس 2011. تعمل المؤسسة على خلق مناخ جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين! اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذي البعد الوطني والدولي.



عن مشروع "مساهمتي تنمية":

"مساهمتي تنمية" مشروع تنفذه مؤسسة رنين! اليمن بدعم من المفوضية الأوروبية، (للفترة من 2018م وحتى 2020م) بهدف تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات بين أوساط المجتمعات المتضررة من الصراع في اليمن، وذلك لتمهيد الطريق وتهيئة الظروف لجهود إعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل. ويعمل المشروع على محورين مترابطين، حيث يولي المحور الأول الأولوية لتعزيز المجتمع المدني مع التركيز على استدامة وبناء قدرات الشباب ومنظمات المجتمع المدني، ويولي المحور الثاني الأولوية لبناء قدرات السلطات المحلية مع التركيز على مجالس المديريات والمحافظات.

